



### منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٣ ) لسنة ٢٠٢٠ م

### رئيس مصلحة الجمارك .

- بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ ،
  - وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري
  - وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ،
  - وعلى القرار الوزاري رقم ٥٥١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك ،
- يتم الالتزام بتنفيذ أحكام قرار السيد الدكتور / وزير المالية رقم ٣٩٥ لسنة ٢٠٢٠ الآتي نصه:-

### ( المادة الأولى )

- تشكل لجنة بوزارة المالية برئاسة السيد / نائب وزير المالية للسياسات المالية وعضوية كل من :
- ١- السيد المحاسب / رئيس قطاع مكتب وزير المالية
  - ٢- السيد المستشار القانوني لوزير المالية
  - ٣- السيد مستشار وزير المالية لشئون لجان الطعن وإنهاء المنازعات الضريبية (عضة ومقررًا للجنة) ويحل محل رئيس اللجنة حال غيابه .
  - ٤- رئيس مصلحة الضرائب أو رئيس مصلحة الضرائب العقارية أو رئيس مصلحة الجمارك بحسب الموضوعات المعروضة .
- واللجنة أن تستعين بمن تراه لمعاونتها في أداء مهامها .

### ( المادة الثانية )

- تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار دراسة الطلبات الواردة من مصلحة الجمارك لتوقيع الحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها لإستنداء مستحقاتها طرف المدينين بها ، وذلك في أي من الحالات الآتية :
- ١- المشروعات الاستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار المشار إليه أيا كان مقدار المبلغ المستحق للمصلحة .
  - ٢- الحالات التي تكون فيها قيمة المبالغ المستحقة للمصلحة خمسمائة ألف جنيه فأكثر .
  - ٣- الحالات التي يري وزير المالية أو رئيس المصلحة عرضها على اللجنة

ولا يجوز لمصلحة الجمارك إجراء أية حجوزات إدارية وذلك في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة قبل العرض على اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار .

وعلى اللجنة بيان ما إذا كانت ثمة تحفظات قانونية ترد على أي من هذه الطلبات من بيان هذه التحفظات ، وما إذا كانت هناك عواقب يمكن أن تعود على مصلحة الدولة نتيجة الحجز الإداري على الشركة أو المنشأة ، ومن ذلك أية تبعات مؤثرة على الاستثمار أو النشاط الذي تباشره الشركة أو المنشأة ، وذلك توطئة للعرض على وزير المالية ، بموجب مذكرة موقعة من رئيس وأعضاء اللجنة .

كما تتولى اللجنة وضع الضوابط الحاكمة التي تلتزم بها المصلحة لدى قيامها بتوقيع الحجز الإداري بالنسبة للحالات التي تختص بها .



( المادة الثالثة )

يكون للجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار أمانة فنية ، يصدر بتشكيلها ، وتحديد اختصاصاتها ، ونظام عملها قرار من رئيس اللجنة بناء علي عرض رئيس قطاع مكتب الوزير بالتنسيق مع رؤساء المصالح الممثلين باللجنة .

( المادة الرابعة )

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلي الجهات المختصة تنفيذه .

رئيس مصلحة الجمارك

صدر في : ٢٠٢٠ / ٨ /

( السيد كمال نجم )